المقدمة :

الإصلاح الاقتصادي هو إصلاح الاختلالات التي تعانى منها اقتصادات الدول والمتمثلة فى اختلال التوازن الداخلى والخارجى ، اما الاصلاح الاقتصادى من ناحية متخصصة وعميقة هو " اتخاذ الاجراءات والتدابير التى تكفل باعادة المؤشرات الاقتصادية الكلية لحالتها الطبيعية او المثلى وذلك باعتبار ان هذه المؤشرات ذات علاقة وطيدة فيما بينها "

إذا اختلال التوازن الخارجى هو احد الاختلالات التى يتعرض لها اقتصاد الدولة والتى تسعى برامج الاصلاح الاقتصادى لاصلاحها ، ويقصد به ميزان المدفوعات وهو يوضح علاقة بلد ما بالعالم الخارجى ، حيث يعتبر قياس وتقييم الوضع الخارجى لبلد ما خطوتين ضروريتين فى عملية وضع السياسة الاقتصادية ، كما تشكل بيانات المعاملات والتدفقات المالية بين بلد ما والعالم الخارجى التى يلخصها ميزان المدفوعات الاساس الذى يقوم عليه اى تحليل للوضع الخارجى للبلد ومدى الحاجة للتصحيح .

السودان احد الدول التى نفذت برامج اصلاح اقتصادى بالاضافة الى مجموعة من الخطط والبرامج الاستراتيجية والسياسات التى تدخل ضمن حزمة برامج الإصلاح الاقتصادي مثل سياسة التحرير الاقتصادى ، والبرنامج الثلاثى للانقاذ والخطط العشرية والخمسية للتنمية الاقتصادية ، بالاضافة الى بعض المستجدات التى حدثت فى الساحة الاقتصادية والتى اثرت على برامج الاصلاح الاقتصادى .

مشكلة البحث :

بما أن الدراسة تتناول ميزان المدفوعات كمتغير مستقل فان المشكلة تتمثل فى ميزان المدفوعات والذى كان يعانى من عجز متواصل طوال فترة الدراسة حتى فترة بداية انتاج البترول وبداية تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي 1996 و 1999م ، وعلى الرغم من ذلك تحول العجز فى الموقف الكلى للميزان الى عجز فى الصادرات غير البترولية على حساب الصادرات البترولية أو ما يعرف اصطلاحا **بالمرض الهولندي** . ومن ناحية أخرى أيضا ما يواجهه الحساب المالي والرأسمالي من تحديات سياسية واقتصادية واجهت الاستثمار الاجنبى المباشر وتفاقم المديونية الخارجية .

حيث تكمن مشكلة البحث بدرجة اساسية فى معرفة التحديات التى تواجه السودان والتى تحول دون تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى بالشكل المطلوب ، وكذلك على الرغم من ان السودان منذ العام 1989 قد نفذ العديد من البرامج الاصلاحية الا انها لم تترك اثراً ملموساً فى الاقتصاد السودانى.

أهداف البحث :

يهدف البحث الى الاتى :

- ابراز تجربة السودان فى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي
- ربط برامج الاصلاح الاقتصادى المختلفة مع ميزان المدفوعات السودانى ومدى تاثير هذه الاصلاحات عليه
- تحليل البنود الرئيسية لميزان المدفوعات السوداني ومدى تأثرها بالإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية
- إجراء دراسة مقارنة بين الفترتين لميزان المدفوعات ، ويقصد بالفترتين هنا الفترة ***(1990-1998)*** والفترة ***(1999-2008)***

أهمية مساهمة البحث :

ما دفع الباحث للقيام بهذا البحث اهمية الاصلاح الاقتصادى للدول النامية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، وكذلك اهمية اصلاح ميزان المدفوعات كاحد المؤشرات التى تسعى برامج التكييف الهيكلى لاصلاحها

- ***اهمية مساهمة البحث العلمية*** : تكمن اهمية البحث العلمية الى انه فى حدود اطلاع الباحث لُحظ ان الباحثين فى مجالات الاصلاح الاقتصادى يربطون هذه البرامج باثرها على الجوانب الكلية للاقتصاد، مثل الاداء الاقتصادى للدولة المعنية ، او التنمية الاقتصادية او التنمية البشرية.....الخ . اما اهمية هذه الدراسة تكمن فى انها تقيس اثر برامج الاصلاح الاقتصادى على ميزان المدفوعات والذى يعتبر احد برامج الاصلاح الاقتصادى نفسها .
- ***اهمية مساهمة البحث العملية***: تكمن أهمية البحث العملية فى أنها تمكن الباحثين والاقتصاديين المختصين فى شئون ميزان المدفوعات من وضع كل المتغيرات الاقتصادية وتطوراتها فى الحسبان عند التعامل مع ميزان المدفوعات خصوصا ان بياناته تجمع من مصادر مختلفة ذات علاقة ببرامج الإصلاح المعنية .

منهجية الدراسة :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن من خلال تحليل ميزان المدفوعات السوداني لفترات سابقة واثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليه ، وسيتم تقسيم الفترة موضوع الدراسة إلى فترتين ومقارنتهما مع بعضهما البعض ، كما سيعتمد على المنهج القياسي وذلك بجمع إحصاءات متغيرات الدراسة وتحليلها باستخدام برنامج ***E.views*** لتوضيح العلاقة بين

متغيرات الدراسة وعمل تقديرات للنماذج المصممة ، وكذلك ربط متغيرات برامج الإصلاح الاقتصادي بمتغيرات ميزان المدفوعات بعد تصميم نماذج اقتصادية مبسطة لتوضيح المتغير التابع ***(BOP)*** والمتغيرات المستقلة الأخرى كما سيعتمد على المنهج الإحصائي فى بعض أجزاءه

، كما ستشتمل الدراسة على تحليل البيانات بصورة كمية ونوعية وذلك لمحاولة اختبار الربط بين ميزان المدفوعات وبرامج الاصلاح الاقتصادى ، أما التحليل النوعي فسيستخدم لاختبار التباين النوعى ذو العلاقة بميزان المدفوعات ، اما التحليل الكمى فسيتبنى حساب مؤشرات ميزان المدفوعات

كما اعتمدت الدراسة فى تحليلها وربط برامج الإصلاح الاقتصادي بميزان المدفوعات على معادلة الدخل الكلى التالية :- $Y = c + i + g + (x - m)$

مصادر البيانات :

سيتم التركيز بصورة اساسية على المصادر الاولية فى جمع البيانات والمتمثلة فى :-

- المقابلات : اجراء مقابلات مع خبراء فى شئون ميزان المدفوعات وبرامج الاصلاح الاقتصادى بالصندوق والبنك الدوليين بالاضافة لبنك السودان المركزى .
- الملاحظات : وذلك من خلال ارتباط الباحث بشئون ميزان المدفوعات عن طريق ملاحظة التطورات الاقتصادية وربطها بالميزان

اما المصادر الثانوية فلن يعتمد عليها كثيرا فى هذه الدراسة الا فى الباب الاول والذى يشتمل على الجوانب النظرية ووجهات نظر الباحثين فى هذا الموضوع .

حدود البحث :

- ***الحدود المكانية*** : الاقتصاد السوداني
- ***الحدود الزمانية*** : الفترة من ***(1988-2008)*** فى الفترة من***(1988- 2008)***، ويرجع السبب فى اختيار هذه الفترة إلى أنها شهدت العديد من الإصلاحات الاقتصادية سوى كان ذلك على المستوى الجزئي أو الكلى ، كما شهدت أيضا تحولات اقتصادية كان لها اثر على برامج الإصلاح الشامل مثل (إنتاج وتصدير البترول ، اتفاقية السلام والنظام المصرفي المزدوج).

فرضيات البحث : افترض الباحث ان برامج الاصلاح الاقتصادى ذو اثر ايجابى على متغيرات ميزان المدفوعات لان معظم الدراسات السابقة اشارت الى الاثر السلبى للمتغيرات الاخرى على التجارة الخارجية . على سبيل المثال توصلت دراسة الشاذلى 2004 الى ان السياسات النقدية والمالية التى طبقت خلال فترة الدراسة لم تؤد الى فائض فى ميزان المدفوعات عدا الثلاثة اعوام الاخيرة 2000،1999،1998 والتى شهدت دخول صناعة وصادرات البترول ، ووافقه على ذلك باسويد 2007 واشار الى ان السياسة النقدية الانكماشية خلال مرحلة برامج التكييف لم تؤدى إلى تحسن فى ميزان المدفوعات وبناءاً على هذه الدراسات فقد قام الباحث بصياغة الفرضيات التالية.

- هناك علاقة قوية ذات دلالة احصائية بين برامج الاصلاح الاقتصادى والموقف الكلى لميزان المدفوعات من خلال عجز الحساب الجارى
- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين موقف الحساب الجارى لميزان المدفوعات وكل من عرض النقود وتكلفة التمويل المصرفى
- ان ميزان المدفوعات عبارة عن ظاهرة اقتصادية نقدية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمتغيرات الاقتصادية الاخرى من خلال المنهج النقدى لميزان المدفوعات .

هيكل الدراسة :

يتكون هيكل البحث من مقدمة و اربعة فصول بالاضافة الى النتائج والتوصيات ، حيث تم تقسيم البحث الى اربعة فصول ، كل فصل يحتوى على عدد من المباحث كالاتى :-

الفصل الاول تناول المفاهيم الاساسية للاصلاح الاقتصادى حيث اشتمل على الدور الذى تلعبه الدولة فى النشاط الاقتصاديمن خلال وجهة نظر كل من المدرسة الاشتراكية والراسمالية بالاضافة الى آلية السوق على المستوى الكلى والجزئى ، كما تناول ايضا السياسات والبرامج المصاحبة للاصلاح الاقتصادى بالاضافة الى سياسات التثبيت والتكييف الهيكلى والمراحل التى تمر بها البرامج الاصلاحية وكيفية اكتشاف الاختلالات الاقتصادية فى الدولة ، وتناول هذا الفصل ايضا دور كل من صندوق النقد والبن الدوليين فى وضع الخطط والبرامج الاصلاحية للدول النامية وكذلك نظام الانذار المبكر كاحد الوسائل الداعمة للاصلاح المصرفى والمالى من خلال مؤشراتCAMELS & CAEL

اما الفصل الثانى فقد تناول علاقة ميزان المدفوعات ببرامج الاصلاح الاقتصادى والذى اشتمل على تتعريف ميزان المدفوعات وتحليل مكوناته واثر السياسات النقدية والمالية على ميزان المدفوعات فى ظل انظمة سعر الصرف المختلفة بالاضافة الى المنهج النقدى لميزان

المدفوعات. وتناول الفصل الثالث تشخيص الاقتصاد السودانى خلال الفترة 1989-2010 من خلال اهم الاحداث الاقتصادية التى حدثت فى هذه الفترة على صعيد السياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف وسياسات ميزان المدفوعات بالاضافة الى علاقة السودان بالمنظمات الاقليمية والدولية ، اما الفصل الرابع فقد تناول الجانب التحليلى والرؤى المستقبلية للاصلاح الاقتصادى

الدراسات السابقة :-

فى حدود اطلاع الباحث لم يجد دراسات تتناول الإصلاح الاقتصادي بصورة مقارنة ، إلا أن هناك دراسة للباحث باسويد / تناول فيها التكييف الهيكلي وأثره على الاقتصاد اليمنى ، كما توجد دراسة أخرى للسيد/ عبد الوهاب عثمان بعنوان /منهجية الإصلاح الاقتصادي فى السودان (دراسة تحليلية) ، أما باقي الدراسات فتعتبر ذات صلة ببرامج التكييف والتثبيت الهيكلي فى الاقتصاد ، مثل الدراسات المتعلقة بالمنظمات الإقليمية والدولية التي تضع برامج الإصلاح الاقتصادي للدول النامية من اجل تنفيذها ، أو دراسات ذات صلة بميزان المدفوعات واختلالاته ، أو المديونية الخارجية وتراكماتها .

دراسة عبد الحميد الياس سليمان ، بعنوان / برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية فى السودان خلال الفترة (1990-2005) [1]

تناول الباحث برامج الاصلاح الهيكلى وتاثيرها على التنمية البشرية وتناول ذلك فى النقاط التالية:-

- تناول برامج الاستقرار الاقتصادى بصورة عامة وسياسات الاصلاح الاقتصادى فى السودان والدول النامية ، وعلاقة السودان بصندوق النقد الدولى ، كما ربط برامج الاصلاح بالنمو الاقتصادى وتاثيرهما على التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل والفقر .
- وربط ايضا برامج الاصلاح الاقتصادى بقطاعات البنية التحتية (التعليم ، والصحة وتوزيع الدخل واهداف تنمية الالفية كما تناول بعض المناظرات والنظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادى والتنمية وهيكلة الاقتصاد .

هدفت الدراسة بصورة اساسية على التعرف على حالة التنمية البشرية فى ظل مايعرف بسياسات التحرير الاقتصادى ، وكذلك هدفت الى تقديم تفسير لحالة عدم التناسق الواضحة

*(1.) (Abdul Hameed Elias Suliman , **"Structural Adjustment Program And Human Development in Sudan (1990-2005)"** , thesis submitted in fulfillment of the requirement for the degree of P.H.D in development planning , Supervised by : Prof Medani Mohamed Ahmed , university of Khartoum , Development studies and research institute, sept2007*

بين المستويات لمتحسنة لمؤشر التنمية البشرية والمستويات المتزايدة لمؤشرات الفقر المختلفة ، حيث تناولت الدراسة اوجه تاثير تلك السياسات على مكونات مؤشر التنمية البشريسة الثلاثة (الصحة والتعليم وتوزيع الدخل)وذلك بهدف التعرف على بعض الجوانب غير الكمية التى لا يعكسها المؤشر ، كذلك تم حساب مؤشر التنمية البشرية بصورة مفصلة لكل الولايات الشمالية فى السودان التى شملتها الدراسة .

اعتمدت الدراسة بصورة اساسية على البيانات الثانوية وقد غطت الفترة من 1990-2005 حيث تم استخدام اساليب التحليل النوعى والكمى لعدد من المؤشرات الخاصةبالصحة والتعليم وتوزيع الدخل ، ولقد اظهرت الدراسة ان معدلات النمو الاقتصادى العالية التى تم تحقيقها خلال فترة الدراسة لم يتم تحويلها لصالح رفاه السكان بصورة كافية ، ولكن على الرغم من ذلك تبقى ادوات السياسة العامة كوسائل فاعلة يمكن من خلالها اعادة تخصيص الموارد لصالح القطاعات الاجتماعية وكاداة لاعادة توزيع الدخول بما يحسن من اوضاع الفئات الضعيفة والفقيرة

اوصت الدراسة بعدد من التوصيات :

- ان تشتمل برامج الاصلاح الاقتصثادى الكلى وان تضع فى الاعتبار الخطط المستقبلية للتنمية وان تتبنى الحكومة من خلال خططها الاقتصادية للتنمية البشرية
- لابد ان يمنح توزيع الدخل القومى بالنسبة للفقراء نفس الاولوية من حيث الاهتمام مثل اهداف النمو الاقتصادى فى كل خطط التنمية الاقتصادية
- الاصلاح المؤسسى اكثر اهمية للتنمية الاقتصادية وان يمنح الاولوية فيما يتعلق ببناء الطاقات وبرامج الاصلاح
- هناك حوجة للانفاق وتعزيز ادوات الامان الاجتماعى بالاخص صندوق الذكاة فى الفقر
- القطاع الزراعي اكثر أهمية كقطاع إنتاجي وان يمنح مزيد من الأولوية
- سياسات الاستثمار يجب ان تعمل على جزب المستثمرين الاجانب للقطاع الزراعى وبالاخص فى جانب البطالة ومشاريع توليد الدخل لتقليل الفقر

دراسة الشاذلى عيسى حمد ، بعنوان : اثر السياسات النقدية والمالية على ميزان المدفوعات السودانى (1989-2000) [2]

هذه الدراسة تبحث فى الاثر الذى خلفته السياسة النقدية والمالية على ميزان المدفوعات السودانى خلال الفترة 1989-2000 ، وافترضت ان هذه السياسات ذات مردود ايجابى على ميزان المدفوعات خلال الفترة موضوع الدراسة ، كما افترضت ايضا ان هذه السياسات اثرة ايجابا على الناتج المحلى الاجمالى وبالتالى ميزان المدفوعات

هدفت الدراسة الى التعرف على ادبيات تقويم اثار هذه السياسات بصورة عامة وعلى ميزان المدفوعات بصورة خاصة بالاضافة الى دراسة اثرها على مكونات ميزان المدفوعات ، وبعد اجراء القياسات اللازمة باستخدام الحاسب توصلت الدراسة الى ان زيادة عرض النقود فى السودان ادت الى تدهور الميزان ، الا ان زيادة الناتج المحلى الاجمالى لم تؤد الى تحسن ميزان المدفوعات بالدرجة المطلوبة ، وكذلك عجز الموازنة العامة كان ذو اثر سلبى على ميزان المدفوعات لان هذا العجز كانت تعالجه الحكومة من خلال الاستدانة من الجهاز المصرفى الامر الذى ادى الى زيادة عرض النقود وبالتالى زيادة التضخم مما انعكس سلبا على قدرة الصادرات على المنافسة الخارجية ، وتوصلت الدراسة ايضا الى ان السياسات النقدية والمالية التى طبقت خلال فترة الدراسة لم تؤد الى فائض فى ميزان المدفوعات عدا الثلاثة اعوام الاخيرة 1998،1999،2000 والتى شهدت دخول صناعة وصادرات البترول .

أوصت الدراسة بالتنسيق بين السياستين النقدية والمالية واصلاح حال التجارة الخارجية والعمل على استقرار سعر الصرف وتقليل تكلفة الانتاج وعلاج مشكلة الديون الخارجية واستخدام البترول لتحريك القطاعات الانتاجية وتقليل الاستدانة من الجهاز المصرفى . واتبعت الدراسة المنهج الوصفى المعتمد على التحليل الاقتصادى لبيانات ميزان المدفوعات خلال الفترة موضوع الدراسة وذلك بغرض الكشف على اثر السياسات النقدية والمالية المطبقة خلال الفترة على الاداء الكلى للميزان وصولا الى نتائج محددة تساعد فى توجيه السياسات الاقتصادية الكلية للطريق الصحيح .

(2).الشاذلي عيسى حمد ، **اثر السياسات النقدية والمالية على ميزان المدفوعات السوداني (1989-2000)**، دراسة لنيل درجة الدكتوراه فى الاقتصاد ،إشراف الدكتور/على عبد الله على ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية ، قسم الاقتصاد،2004

دراسة حمود على عبدالله اسعد المجيدى ، بعنوان : السياسات الاقتصادية فى الجمهورية اليمنية (دراسة تحليلي) [3]

تعرضت الدراسة لاهداف برامج الاصلاح الاقتصادى وخلصت الى انه على الرغم من الاثار الايجابية لعملية الاصلاح الاقتصادى المتمثلة فى تراجع عجز ميزان المدفوعات ومعدل التضخم وانخفاض معدل الاصدار النقدى الجديد وميل سعر الصرف للاستقرار فى السوق الموازى ، الا انه من خلال استعراض نتائج المراحل التى تمت برامج الاصلاح الاقتصادى فقد تبين الاتى :-

- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية مما ترتب عليه ظهور طفرة تضخمية فى الاسعار المحلية
- انخفاض مستوى الدخل الحقيقى للافراد وتدنى مستوى المعيشة
- ركوض تضخمى خيم على مجمل النشاط الاقتصادى فى الجمهورية اليمنية

وابانت الدراسة ان كل الاصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية والادارية لا تعدو ان تكون اجراءات تحويلية لجزء من الدخل والثروة من قطاع لاخر ومن ةنشاط اقتصادى لاخر دونما تاثير فعلى ومباشر على الاستثمارات الانتاجية والزراعية والصناعية والخدمية وهذا وان كان يساعد للوصول الى الهدف المتمثل فى وقف التدهور وتحقيق الاستقرار الاقتصادى الا انه لايكفل نمو االناتج والدخل وبالتالى تحسين مستوى معيشة الفرد والمجتمع

ويشير الباحث الى ان الدراسة لا تهدف الى رفض فكرة الخصخصة او برنامج التحول الى القطاع الخاص ، وانما ترفض الميل السائد بقوة الى تقليص دور الدولة كضابط ايقاع لعملية التحول هذه وبمعنى اخر فانم الدراسة تؤكد ان هدف برنامج التحول الى اقتصاد السوق يجب ان يكون على اساس زيادة الكفاءة التشغيلية للمشاريع العامة وليس تحويل الملكية العامة

دراسة مجدى فتحى محمود ، بعنوان : سياسات النقد الاجنبى فى السودان (1980-1995) (4)

تناولت الدراسة أهمية سياسات النقد الاجنبى فى السودان للانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى وهيكل الصادرات والواردات وحركة تدفق رؤوس الاموال منها واليها ، فاتبعت المنهج الوصفى التاريخى التحليلى ثم الوصف الكلى بالاستعانة بالمنهج الاستقرائى والاستنباطى وصولا للنتائج

---

(3)حمود على عبدالله اسعد المجيدى ، **السياسات الاقتصادية فى الجمهورية اليمنية (دراسة تحليلي)** دراسة لنيل درجة الدكتوراة فى الاقتصاد ، اشراف الدكتور / مصطفى زكريا عبدالله ، جامعة النيلين كلية التجارة ، قسم الاقتصاد،2004

(4)مجدي فتحي محمود ،" سياسات النقد الأجنبي فى السودان (1980-1995) "،دراسة لنيل درجة الدكتوراه فى الاقتصاد ، إشراف الدكتور/ محمد سر الختم ، جامعة النيليين كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ،

وتناول موارد واستخدامات النقد الاجنبى فى السودان وناقش ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية (الصادرات والواردات)ومدى تاثير تغير سعر الصرف عليها ، وتعتبر الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة خير ما يمثل موارد واستخدامات النقد الاجنبى لذلك قام بتحليل هذه الموارد بالتفصيل واضافة للميزان التجارى الذى يعتبر جزءا من ميزان المدفوعات مستخدما فى التحليل الجداول والرسومات البيانية

توصلت الدراسة إلى أن تخفيض قيمة الجنية السودانى لم ياتى باى اغراء للمستثمرين من الخارج كما انه لم يمنح السودان الفرصة للمنافسة فى السوق العالمية لان حجم الصادرات متدنى مما ادى الى ارتفاع تكلفة مدخلات الانتاج مما جعل صادرات السودان تبدو اكثر غلاء مما كانت عليه قبل التخفيض ، كما توصلت ايضا الى ان سياسات سعر الصرف التى كان يتبعها بنك السودان لا عتشجع المستثمرين الاجانب لانها لا تطمئن على توفر العملة الاجنبية التى يدخلون بها ، حيث يطلب بنك السودان منهم تحويل المبالغ التى تدخل السودان الى العملة المحلية لسعر الصرف الرسمى ثم شراء العملات الاجنبية عند الحاجة فى وقت لاحق من السوق السوداء

دراسة امين صالح ياسين ، بعنوان / الاثار الاقتصادية الكلية للصادرات البترولية فى الدول النامية (دراسة حالة السودان خلال الفترة 2000-2004 (5)

أضاف تصدير البترول السودان عام 1999 موردا ايراديا للاقتصاد السودانى حيث يتم تحصيل نصيب الحكومة من عائد تصدير البترول السودانى بواسطة القطاع العام وفق اتفاقية قسمة الانتاج الموقعة بين حكومة السودان المتمثلة فى وزارة الطاقة والتعدين والشركات المنتجة ، ويتم رصد نصيب الحكومة فى الموازنة العامة للدولة كايرادات قومية لذا نجد ان النظر فى عمليات القطاع العام يوفر مجالا مناسبا لدراسة الاثار الاقتصادية لا نفاق الايرادات الاقتصادية . معظم الدراسات السابقة كانت عتركز على تناول الاثر الكلى لتوقعات النقد الاجنبى نتيجة لتصدير البترول على سعر الصرف وعلى الناتج القومى الاجمالى والمستوى المحلى للاسعار ، حيث تختلف هذه الدراسة من انها تتناول اثر هذه التدفقات على الانفاق العام ومايتبع ذلك من اثر على الطلب على النقود والطلب على السلع والخدمات وبالتالى على الواردات بواسطة القطاعين العام والخاص

(5)*Amin Salih Yasin , **The Macroeconomic implication of oil exportation in developing countries "case study of Sudan "(2000-2005)** thesis submitted in fulfillment of the requirement for the degree of P.H.D in development planning , supervisor Dr , Abulgasim Mohamed Abuelnour , university of Khartoum , Development studies and research institute, sept2006*

كـان مـن المفتـرض ادخـال النمـو الاقتصـادى فـى النمـوزج باسـتخدام متغيـرات العمـل والاستثمار ولكن تم العدول عن هذا الافتراض على ان يتم تناوله فى دراسة منفصلة لاحقا ، ولكن تم استخدام نموذج اقتصادى مبسط لدراسة اثر الموارد البترولية على الطلب على النقود والطلب على السلع والخدمات ، واشارت نتائج النموزج الى وجود ارتباط قوى بين الموارد البترولية ومتغيرات الاقتصاد الكلى ، ومن اهم نتائج النموذج هو ان الموارد البترولية كمتغير يزيد الارتباط بين السياسات المالية والنقدية بصورة مباشرة وقوية ، كما تتماشى نتائج النموذج مع فرضيات نظرية الدخل المستديم وفرضيات نظرية دخل دورة الحياة خاصة فيما يتعلق بقرارات الانفاق العام .

تشير نتائج النموذج الى الاثر الايجابى للموارد البترولية تجاه الطلب العام على النقود والطلب على الواردات بواسطة القطاعين العام والخص ، كما كان للاصلاحات الاقتصادية تتبناها السلطات المالية والنقدية تركيز فى تقليل الاثار السالبة لتدفق الموارد البترولية ، حيث يملى الاعتماد على البترول مجموعة من التحديات والمخاطر خاصة فى ظل التقلبات المستمرة فى السعر العالمى للبترول واثرها على تدفق الايرادات لتمويل عمليات الحكومة ، هعذا بالاضافة الى ان البترول سلعة تتناقص ةتنضب مع تزايد وايرة استغلالها.

أوصت الدراسة بان تنشىء السلطات المالية صندوق يهدف الى ضمان استقرار تدفق الايرادات البترولية مدعوما باليات تهدف الى تامين سلعة البترول وتامين العائد المتوقع ، بالاضافة الى هذا توصى الدراسة بضرورة الاستمرار فى سياسات الاصلاح الاقتصادى مع توسيعها وتعميقها بصورة تحافظ على استقرار الاقتصاد الكلى حتى تتمكن السلطات من الارتقاء بادارة الموارد البترولية فى السودان .

1- دراسة سالم عبد الله محمد باسويد ، بعنوان:-

***اثر برامج التكييف الهيكلي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1995-2004م*[6]**

تناولت الدراسة برامج التكييف الهيكلي التي يضعها صندوق النقد الدولي تجاه الدول النامية وتأثير هذه البرامج على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1995-2004م , وقام بدراسة الوضع الاقتصادي فى الجمهورية اليمنية قبل برامج التكييف وبعدها حيث توصل للنتائج التالية:

(6)سالم عبد الله محمد باسويد , **اثر برامج التكييف الهيكلي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1995-2004** ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث غير منشور، فبراير 2007 .

إن السبب الرئيسي فى حدوث اختلالات هيكلية (اختلال الموازنة العامة) هو السياسة المالية التوسعية قبل برامج التكييف , وان تطبيق برامج التكييف الهيكلي أدى إلى انكماش النمو الاقتصادي كما أنها لم تتمكن من تحقيق النمو المضطرد , فهذه البرامج لم تؤثر فى هيكل الإنتاج فقد ظل الطابع الخدمى للتغيرات الهيكلية هو السائد كما كان علية الحال قبل مرحلة التكييف إذ استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من الناتج الحقيقي.

ومع تنفيذ برامج التكييف الهيكلي بدأت السياسة المالية تأخذ الطابع الانكماشي حيث انخفض عجز الموازنة , وتم الاعتماد على أذون الخزانة بدرجة كبيرة كوسيلة غير تضخمية فى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ,وجزئياً يعود انخفاض العجز إلى تقليص الإنفاق الجاري (الأجور , المرتبات, التحويلات الجارية) بما فى ذلك الدعم الغذائي ودعم المشتقان النفطية , واعتقد الباحث أن كل هذه الإصلاحات لم تحسن من أداء الموازنة العامة وان التحسن الذي طرأ على عجز الموازنة لم يكن ناتج عن تقدم حقيقي فى هيكلة الإيرادات العامة بل إلى ارتفاع عوائد النفط , وربط تحقيق العجز بمدى ارتفاع أو انخفاض عائدات النفط.

إن استمرار الاختلالات الهيكلية مثل (الاختلال بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية ، والاختلال بين النفقات الإنتاجية والنفقات الخدمية ، والاختلال بين الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية ، والاختلالات بين ما يخصص للدفاع والأمن وما يخصص للتنمية الاجتماعية.

اتسمت السياسة النقدية بالطابع الانكماشي خلال مرحلة برامج التكييف التي لم تؤدى إلى تحسن فى ميزان المدفوعات ونجم عن السياسة النقدية الانكماشية ببرامج التكييف الهيكلي التي تقوم على تقليص الإنفاق العام بهدم السيطرة على عجز الموازنة أضراراً بليغة بالتنمية البشرية حيث أدت الزيادة فى التكاليف الاجتماعية التي يدفعها الفقراء ومحدودي الدخل من حيث المستوى المعيشي وفرص العمل والخدمات حيث اثر تدهور مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة على الفقراء من خلال تخفيض العملة ، وإلغاء الدعم على الغذاء وتحرير أسعار الخدمات فزاد التضخم وتناقصت القوة الشرائية والدخول.

وبناءا على النتائج السابقة فقد أوصى باسويد بالآتي :-

اعتبار النمو الاقتصادي وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس هدفاً بحد ذاته ، أي أن يصاحب النمو الاقتصادي تحسن فى مستوى راس المال البشرى والمستوى المعيشي ، وعلى صانعي السياسات انتهاج سياسة مالية توسعية نتيجة للتحديات التي تواجهها الدول النامية ولطبيعة التنمية فى هذه الدول , والعمل على زيادة الإيرادات العامة وتنميتها مع تنويع مصادرها وتجنب الاعتماد المفرط على العائدات النفطية ، وتخفيض النفقات وترشيدها من خلال الضغط على الإنفاق العام الجاري بما لا يتجاوز معدل نمو الناتج المحلى الحقيقي والحد من زيادة عرض

النقود بحيث لا يتجاوز معدل نمو عرض النقود معدل نمو الناتج المحلى الحقيقي, وإلغاء الإنفاق الحكومي الترفى الباذخ والقضاء على الاختلالات الهيكلية بما يؤدى إلى تقليص الإنفاق الجاري لصالح الإنفاق الاستثماري ، والإنفاق على الدفاع والأمن لصالح الخدمات الاجتماعية, والعمل على تبنى سياسات استثمارية تؤدى إلى زيادة فرص العمل والحد من البطالة من خلال اعتماد تكنولوجيا غير مكثفة لراس المال وانما تكنولوجيا متوسطة تجمع بين استخدام الآلات والية العمل.

2- دراسة : فاروق محمد احمد إبراهيم ، بعنوان :

الآثار الاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي (السودان كنموذج) خلال الفترة 1990-2005[7]

تمحورت الدراسة حول الآثار الاجتماعية للسياسات التي يتبعها صندوق النقد الدولي فى السودان خلال الفترة1990—2005 وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

كل سياسات الصندوق الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعها السودان وما ذال لم تؤدى إلى إحداث أي تغيرات هيكلية فى القطاعات الرئيسية، وان الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي أدت إلى تفشى البطالة وارتفاع معدلات التضخم بعد كل تخفيض فى العملة ، كما أدت إلى مشاكل اجتماعية بعد رفع الدعم عن السلع والخدمات ، كما أدت سياسات الصندوق إلى تدنى الدخل الحقيقي للفرد الشيء الذي أدى إلى بروز أمراض اجتماعية فى المجتمع مثل تفشى الفساد المالي والاختلاسات والمحسوبية والتهرب أثناء ساعات العمل

كما توصلت الدراسة إلى أن الزيادة الكبيرة التي تمت فى الدخل القومي والناتج القومي الإجمالي لم يكن لها اثر واضح على غالبية فئات الشعب بل زاد فقر مجموعة كبيرة من المواطنين تحت حد الفقر ، والسبب فى ذلك يرجع لسوء توزيع الدخل القومي والناتج القومي الإجمالي ، ووُجد أن الإنتاج بدا يتركز فى إشباع رغبات فئات معينة فى المجتمع من أصحاب النفوذ والمال ، كما أن توزيع الإنفاق القومي الإجمالي يركز على الإنفاق على الدفاع ب39% ، أما الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليم فيتناقص من عام لاخر نتيجة للسياسات التي يضعها صندوق النقد الدولي ، وتوصل الباحث أيضا إلى أن السياسة التي اتبعتها الدول فى خصخصة

---

(7) . فاروق محمد احمد إبراهيم ، **الآثار الاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي (السودان كنموذج) خلال الفترة 1990-2005** ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث غير منشور، 2007 .

مشروعات القطاع العام بتوصية من صندوق النقد الدولي لم تؤدى إلى إصلاح اقتصادي بل أدت إلى ظلم اجتماعي لحقوق العاملين.

وان الدول الصناعية الكبرى تستخدم ديونها لدى الدول النامية كأداة لاستنزاف ثروات وموارد تلك الدول لتكون إحدى آليات السيطرة والاستغلال المستمر التي كانت من نتائجها تخلف البلدان النامية اقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً وعدم تطورها بالشكل الذي يتلاءم مع إمكانياتها الهائلة .واوصى الباحث بالآتي :-

على صندوق النقد الدولي وضع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاعتبار قبل فرض شروط قد تضر بالجهود التنموية ، وعلية التخلي عن الروشتة المحفوظة وان يكون للدول دور فى رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وعلية أن يساعد الدول فى توفير الخدمات الصحية والتعليمية .

العمل على معالجة مشكلة الديون الخارجية من خلال المبادرات المتاحة التي وضعها الصندوق مثل (مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) وبرنامج الحقوق المتراكمة(RAB) ، وإذا كان لابد من الخصخصة فيجب خصخصة مشروعات القطاع العام الخاسرة التي تشكل عبء على الموازنة العامة للدولة والاحتفاظ بالمؤسسات الرابحة .

إن صندوق النقد الدولي شر لابد منه فهو أقوى حكومة فوق قومية فى عالم اليوم ، وتمنحة الموارد التي يتحكم فيها وقدرته على التدخل فى الشئون الداخلية للأمم التي تفترض منه سلطة لا يحلم بها أحد ، حيث تكمن الأهمية الحقيقية للصندوق فى السلطة التي خولتها إليه الحكومات والأسواق الرأسمالية فى العالم الرأسمالي بأسره.

3- دراسة عودة ناجى فرهود الحمدانى ، بعنوان:

اثر الديون الخارجية وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية دراسة حالة السودان(8)

تناولت الدراسة تفاقم الديون الخارجية وانعكاساتها على اقتصادات الدول النامية بصفة عامة وعلى الاقتصاد السوداني على وجه الخصوص ، بالإضافة للمبادرات والاتفاقيات التي تتم بين الدول الدائنة والدول المدينة حول جدولة الديون والحد من تراكم المديونية الخارجية للدول النامية ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها :

اعتماد السودان على استراتيجية التمويل الخارجي عن طريق القروض لتحقيق التنمية الاقتصادية أدى إلى تفاقم ديون السودان الخارجية بأرقام مخيفة مقارنة بسنوات السبعينات

(8)دراسة احمد على احمد محمد **اثر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التنمية الاقتصادية فى السودان خلال الفترة 1979-2000** ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث غير منشور، 2000 .

والثمانينات ، كما لعب عدم التوازن الداخلي المتمثل فى عجز مواكبة الادخار الحكومي لمتطلبات البرامج الاستثمارية الدور الرئيسي فى عدم إنجاز أي خطة اقتصادية.

إن سياسة التحرير الاقتصادي التي طبقها السودان لم تحكمها معايير جيدة فأدت إلى تراكم المديونية والى اشتداد حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن السياسات التقشفية التي طبقها السودان تحت ضغوط صندوق النقد الدولي قد أدت إلى انخفاض المستويات المعيشية وزيادة البطالة والإفقار وارتفاع معدلات التضخم وتدهور العجز فى ميزان المدفوعات , ومن خلال الدراسة لوحظ استخدام القروض فى تمويل الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري.

واوصى الباحث بأنه إذا كان لابد من التمويل الخارجي فيجب أن تُوجة القروض الأجنبية للمشروعات الاستثمارية فقط وليس الأغراض الاستهلاكية ، فالاهتمام الجدي بتحسين الصادرات السودانية وتنويعها يعجل من نمو الصادرات لان ذلك يساعد من تقليل عبء خدمات الديون الخارجية بالإضافة إلى سرعة نمو الاقتصاد.

انتهاج سياسات واقعية للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل السودان ، وفى المقدمة الإصلاح الإداري للمؤسسات والأجهزة الإدارية الأخرى , وخلق بيئة خصبة للاستثمار .

4- دراسة احمد على احمد محمد : بعنوان

اثر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التنمية الاقتصادية فى السودان خلال الفترة 1979-2000[9]

تناولت الدراسة الآثار الاقتصادية لعلاقة صندوق النقد والبنك الدوليين مع الدول النامية وبالأخص السودان ، وان العمل على وضع تصور لنوع العلاقة بين السودان وهاتين المؤسستين يعمل على تسهيل جهود التنمية الاقتصادية فى السودان ، وتوصل البحث للنتائج التالية:

من قياس مرونة الموارد العامة للتغير فى النفقات العامة وضح أن معامل حساسية الموارد العامة اقل من واحد صحيح وهذا يعنى استمرار العجز فى الموازنة العامة الشي الذي يجعله ظاهرة هيكلية وذلك لإشباع سياسات الصندوق والبنك الدوليين ، علما بان السياسات التي اتبعها السودان ومازال يتبعها لم تؤدى إلى إحداث أي تغيرات هيكلية تركز فى القطاعات الرئيسية التي تكون الناتج المحلى الإجمالي .

---

(9).دراسة احمد على احمد محمد **اثر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التنمية الاقتصادية فى السودان خلال الفترة 1979-2000** ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث غير منشور، 2000 .

ومن قياس اثر الاستهلاك والاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي على الناتج المحلى الإجمالي ، تبين أن هناك علاقة موجبة وقوية بين كل من هذه المتغيرات والناتج المحلى الإجمالي بمعنى أن الزيادة فى المتغيرات المذكورة سابقا تؤدى إلى زيادة فى الناتج المحلى الإجمالي ، ولكن الصندوق والبنك الدوليين يصران دائما فى سياساتهما على تقليل الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص بواسطة فرض الضرائب عليه ، وهذا عكس ما توصلت إليه الدراسة أي يجب عدم التقليل من الإنفاق الاستهلاكي إذا كان الهدف هو زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي . ومن قياس مرونة الحصيلة الضريبية اتضح أن الضرائب المتحصلة لم تغطى النفقات العامة وكان سبب هذا تبنى سياسات الصندوق والبنك الدوليين .

من قياس اثر الاستثمار والاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي على الناتج المحلى الإجمالي ، اتضح أن هناك علاقة طردية بين هذه المتغيرات والناتج المحلى الإجمالي ، وان العلاقة بين العجز التجاري والناتج المحلى الإجمالي علاقة سالبة ، وان العلاقة بين الضرائب والناتج المحلى الإجمالي علاقة سالبة، كما توجد علاقة قوية موجبة بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلى الإجمالي ، وعلاقة قوية موجبة بين الادخار والناتج المحلى الإجمالي ، وكذلك من خلال الدراسة اتضح أن هناك علاقة قوية وموجبة بين استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي ومن سوق راس المال وبين الناتج المحلى الإجمالي ، ووجود علاقة قوية وموجبة بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالي .

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن تخفيض العملة المستمر لم يؤدى إلى زيادة الصادرات لعدم مرونة الصادرات بل أدى إلى زيادة كبيرة فى الإنفاق على الواردات .

وتعتبر سياسة التخصصية التي اتبعتها الدولة بناءاً على توصية الصندوق والبنك الدوليين ليست ذات تأثير إيجابي على برامج الإصلاح اقتصادي يُذكر بل شردت كثير من العاملين وخلقت وضعا احتكاريا يتمتع به من اشترى مؤسسات الدولة (سود اتل مثلا)، كما أن الاستفادة من بيع المؤسسات الحكومية لم يكن بالقدر المطلوب وبالأخص فى تخفيف الديون الخارجية .

إن اتباع سياسات الصندوق والبنك الدوليين أديا إلى تدنى الدخل الحقيقي للفرد مما أدى إلى تفشى الفساد المالي ، وفى حالة رفع الدولة يدها من الصرف على قطاعات التعليم والصحة قد يضر ذلك كثيراً بالتوجهات التنموية .

وبناءا على النتائج السابقة فقد أوصت الدراسة بالآتي :-

تحقيق درجة نمو مقبولة وتقليل العجز الداخلي والخارجي ، ويوصى بعدم اتباع سياسات الصندوق والبنك الدوليين ، وعلى السودان اتباع سياسات مغايرة تماما لتلك التي يراها الصندوق وذلك لتشجيع الاستهلاك والاستثمار من خلال خفض الضرائب وخفض هوامش الأرباح على

القروض لزيادة الادخار من خلال تشجيع الاستثمار ، ويوصى كذلك بان تزيد الدولة من التمويل بالعجز للمشاريع الهامة لعملية التنمية الاقتصادية ، وان تزيد كذلك من عرض النقود ، لان لكل هذه المتغيرات علاقة موجبة وقوية مع الناتج المحلى الإجمالي .

تركيز الصرف من جهة واحدة وتحديد أولويات الصرف على أولويات التنمية لاصلاح الخلل المالي والنقدي الداخلي ، وعلى الدولة أن تتدخل فى كل ما يخص توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين ودعمها حتى يزيد الطلب الكلى ، والعمل على إصلاح الجهاز المصرفي وزيادة هيمنة البنك المركزي عليه ومحاولة كسب ثقة الصندوق عن طريق الاتفاق معه على دفعيات شهرية لمتأخرات الديون والدخول معه فى مفاوضات عن السياسات الاقتصادية التي يمكن أن يتبعها السودان دون الإضرار بالجهود التنموية ، والاستفادة من الموارد المالية التي يقدمها البنك الدولي للمشاريع التنموية ، ويجب على السودان استغلال هذه الموارد استغلال كفء وبشفافية .

5- دراسة عبد الوهاب عثمان شيخ موسى , بعنوان :-

منهجية الإصلاح الاقتصادي فى السودان (دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية فى السودان خلال الفترة 1970-2000 وتصور الرؤى المستقبلية) [(10)].

تناولت الدراسة الأوضاع الاقتصادية فى السودان خلال الفترة المذكورة مستصحبة معها برامج الإصلاح الاقتصادي التي نُفذت فى تلك الفترة وتقييمها , بالإضافة إلى الطريقة التي تتم بها عملية الإصلاح الاقتصادي والاستراتيجيات المتبعة فى ذلك الشان , كما تناولت الدراسة برامج الإصلاح الاقتصادي خلال هذه الفترة .

استعرض الباحث مجموعة من التحديات والرؤى المستقبلية متمثلة فى :-

- تهيئة الأرضية الراسخة لبرنامج الاستراتيجية الشامل والرؤى المستقبلية .
- إعادة هيكلة النظام المصرفي السوداني .
- برنامج ترقية البحث العلمي وبناء القدرات ونقل وتوطين التكنولوجيا .
- مشروع قومي شامل لمناهضة الفقر فى إطار البرنامج الشامل ووفق الرؤى المستقبلية للسودان .
- استخدام موارد عائدات البترول السوداني .

---

(10). عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، **منهجية الإصلاح الاقتصادي فى السودان "دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية فى السودان خلال الفترة 1970-2000 وتصور الرؤى المستقبلية "** ، ط**2** (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة ،2001)

- معالجة مشكلة مديونية السودان من العالم الخارجي واستقطاب الموارد الخارجية الجديدة فى المؤسسات والدول المانحة .

تناول الباحث إصلاح الجهاز المصرفي السوداني حتى يكون قادرا على منافسة المصارف الأجنبية القادمة إلى السودان وفى هذا الإطار أوصى عبد الوهاب ، بان لا يزيد عدد المصارف العاملة بعد الدمج فى المرحلة الأولى عن 10 مجموعات ، ومن اجل علاج الموقف الماثل فى النظام المصرفي يتطلب ذلك وضع برنامج متكامل يغطى الجوانب المالية والإدارية ....الخ ، العمل على إنشاء هيكل إداري واقتصادي وتوظيف كوادر مصرفية مقتدرة بحيث يحدد بنك السودان المؤهلات المطلوبة فى هذه الكوادر فى كل المستويات .